بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وصلىٰ اللَّه علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه[(١)]

الحمدُ للَّه الذي جعل أسبابَ من انقطعَ إليه موصولةً ، ورفع مقامَ الواقف ببابه ، وآتاه مُناه وسُوله ، وأدرج في زُمرة أحبابه مَن لم تكن نفسه بزخارفِ المُبطلِين معلولةً ، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحدَه لا شريكَ له ، شهادةً برداء الإخلاص مشمولةً ، وللملكوتِ الأعلىٰ صاعدةً مقبولةً ، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبدُه ورسوله ، الذي بلغ به[(٢)] من كمالِ[(٣)] الدِّين مأموله ، وآتاه جوامعَ الكلم ، فنطق بجواهرِ الحِكم ، وفاحت من حدائق أحاديثه في الخافقين شذَا أزهارها المَطْلولة ، صلىٰ اللَّه عليه وعلىٰ آله وصَحبه ذَوي الأصولِ الكريمةِ والأمجادِ المأثولة .

أما بعـد :

فإن علْمَ الحديث رفيعُ القدْر ، عظيمُ الفخر ، شريفُ الذِّكر ، لا يعتني به إلا كل حَبْر ، ولا يحرمه إلا كلُّ غَمْر ، ولا تَفنىٰ محاسنُه علىٰ ممرِّ الدهر .

---

(١) ليس في «ص» ، وفي «م» : «وبه ثقتي» .
(٢) ليست في «م» .
(٣) في «م» : «إكمال» .

وكنت ممَّن عبر إلىٰ لجة قاموسه حيث وقفَ غيري بشاطئِه ، ولـم أكتفِ بوردِ مجاريه حتىٰ بَقَرْتُ عن منبعه ومناشئه وقلتُ لمن علىٰ الراحة عوَّل ، متمثلًا بقولِ الأول :

لسْنَا وإن كنَّا ذَوي حسبٍ يَوْمًا علىٰ الأحسَابِ نَتَّكِلُ

نَبني كما كانتْ أوائلُنا تَبني ونَفعل مِثل ما فَعلوا

مع ما أمدَّني[١] اللّه تعالىٰ به من العلوم ، كالتفسيرِ الذي به يطلع علىٰ فهم الكتاب[٢] العزيز ، وعلومه التي[٣] دوَّنتها ولـم أسبق إلىٰ تحريرها الوجيزِ ، والفقه الذي مَن جَهِله فأنَّىٰ له الرفعة والتمييز ، واللغة التي عليها مَدارُ فَهْم السُّنة والقرآن ، والنحو الذي يفتضح فاقده بكثرة الزلل ولا يصلحُ الحديثُ لِلَحَّان ، إلىٰ غيرِ ذلك من علومِ المعاني والبيان ، التي هي لبلاغةِ الكتابِ والحديثِ تِبيانٌ .

وقد أَلَّفتُ في كل ذلك مؤلفاتٍ ، وحررتُ فيها قواعدَ ومهماتٍ ، ولـم أكن كغيرِي ممن يدَّعي الحديثَ بغير علم ، وقُصارىٰ أمرِه كثرةُ السماع علىٰ كل شيخٍ وعجوزٍ ، غيرَ مُلتفتٍ إلىٰ معرفة ما يحتاج المحدث إليه[٤] أن يَحوزَ ، ولا مكترث بالبحث عما يُمْنَع أو يجوز ، ثم ظن الانفراد بجمع الكتب والضن بها علىٰ طلابها ، فهو كمَثل الحمارِ يحمل أسفارًا ، عاريًا

---

(١) في «ص» : «أدبني» .
(٢) في «م» : «كتاب اللّه» .
(٣) في «ص» : «الذي» .
(٤) في «م» : «إليه المحدث» .

عن الانتفاع بِخِطابِها ، إن سُئل عن مسألةٍ في المصطلح لم يهتدِ إلىٰ جوابها ، أو عَرَضتْ له مسألةٌ في دِينه لم يعرفْ خطأها من صوابها ، أو تلفَّظ بكلمةٍ من الحديثِ لم يأمنْ أن يَزِلَّ في إعرابها ، فصارَ بذلك ضُحْكَةً للناظرين وهُزْأَةً للساخرين ، واللَّهُ تعالىٰ حسبي وهو خيرُ الناصرين .

هذا ؛ وقد طالما قيدتُ في هذا الفن فوائدَ وزوائدَ ، وعلقتُ فيه نوادرَ وشواردَ ، وكان يخطر ببالي جَمعُها في كتابٍ ، ونظمُها في عقدٍ ، لينتفع بها الطلابُ ، فرأيتُ كتابَ « التقريب والتيسير » لشيخِ الإسلام الحافظ ولي اللَّه تعالىٰ أبي زكريا [يحيىٰ][1] النواوي ، كتابًا جلَّ نفعه ، وعلا قدرُه ، وكثرت فوائدُه ، وغزرت للطالبين موائدُه ، وهو مع جلالته وجلالة صاحبِه وتطاول هذه الأزمان من حين وضعه لم يتصدَّ أحدٌ إلىٰ وضعِ شرحٍ عليه ، ولا الإنابةِ إليه .

فقلتُ : لعلَّ ذلك فضلٌ ذَخَره اللَّه لمن يشاء من العبيدِ ، ولا يكون في الوجودِ إلا ما يُريد ، فقوِي العزمُ علىٰ كتابة شرحٍ عليه ، كَافِلٍ بإيضاح معانيه ، وتحريرِ ألفاظه ومبانيه ، مع ذكْر ما بينه وبين أصله من التفاوت في زيادةٍ أو نقصٍ ، أو إيرادٍ أو اعتراضٍ ، مع الجواب عنه إن كان ، مُضيفًا إليه زوائد عَلِيَّة ، وفوائد جليَّة ، لا توجد مجموعةً في غيره ، ولا سار أحدٌ قبْله كسيرِه ، فشرعتُ في ذلك مستعينًا باللَّهِ تعالىٰ ، ومتوكلًا عليه ، وحبَّذَا ذاك اتكالًا[2] ، وسميتُه : « تدريب الراوي في شرح تقريبِ النواوي » .

---

(١) زيادة من « م » .

(٢) في « م » : « الاتكال » .

وجعلتُه شرحًا لهذا الكتاب خُصوصًا، ثم لمختصر ابن الصلاحِ ولسائرِ كُتب الفن عمومًا.

واللَّه أسأل أن يجعله خالصًا لوجْهه، فهو بإجابةِ السائل أحْرىٰ، وينفع به مؤلفَه وقارئَه في الدنيا والأُخرىٰ[1].

* * *

(١) في «م»: «الآخرة».

وهذه مقدِّمة فيها فوائد :

الأُولىٰ : في حدِّ علم الحديث وما يتبعه :

قال ابنُ الأكفاني في كتاب «إرشاد القاصد» الذي تكلَّم فيه علىٰ أنواع العلوم[(١)] :

عِلم الحديث الخاص بالرواية : علمٌ يشتمل علىٰ نقلِ أقوال النبي ﷺ وأفعاله ، وروايتها[(٢)] ، وضَبطِها وتحريرِ ألفاظها .

وعِلمُ الحديث الخاص بالدراية : علمٌ يُعرَف منه حقيقةُ الرواية ، وشروطها ، وأنواعها ، وأحكامُها ، وحالُ الرواة ، وشروطهم ، وأصناف المرويات ، وما يتعلَّق بها[(٣)] . انتهىٰ .

---

(١) ابن الأكفاني ، هو أبو عبد اللّٰه محمد بن إبراهيم بن ساعد ، المتوفىٰ سنة ٧٤٩هـ . وانظر : «إرشاد القاصد» (ص : ١٠٢ - ١٠٧) . دكتور أحمد معبد .

(٢) في «م» : «ورواتها» .

(٣) هذا التفريق ؛ لا يعرف عن الأئمة المتقدمين ، فإن «علم الرواية» ، عندهم يدخل فيه ما يجعله ابن الأكفاني من «علم الدراية» وكله علم الحديث ، و«علم النقل» أيضًا . وقد سمىٰ الخطيب البغدادي كتابه في علم الحديث بـ «الكفاية في علم الرواية» ، مع أن كتابه هذا يشتمل علىٰ ما يدخل تحت «علم الدراية» بحسب تقسيم ابن الأكفاني . ومن قبله القاضي الرامهرمزي ، فقد عقد في كتابه «المحدث الفاصل» (ص٢٣٨) بابًا ، فقال : «القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية» ، ثم ساق رواياتٍ كثيرةً ، يدل مجموعها علىٰ مثل ما دلَّ عليه صنيع الخطيب في «الكفاية» واللّٰه أعلم .

فحقيقةُ الروايةِ: نقْل السُّنة ونحوها، وإسنادُ ذلك إلىٰ مَن عُزِيَ إليه [بتحديثٍ][١] أو إخبارٍ أو غيرِ ذلك.

وشروطها: تحمُّل راويها[٢] لما يرويه بنوع من أنواع التحمُّل؛ مِن سماعٍ أو عرضٍ أو إجازةٍ ونحوها.

وأنواعها: الاتصالُ والانقطاعُ ونحوهما.

وأحكامها: القبولُ والردُّ.

وحالُ الرواةِ: العدالةُ والجرحُ.

وشروطهم: في التحمُّل والأداء، كما سيأتي.

وأصناف المرويات: المصنفات من المسانيد والمعاجم والأجزاءِ وغيرِها، أحاديثَ وآثارًا وغيرهما.

وما يتعلق بها: هو معرفةُ اصطلاح أهلِها.

وقال الشيخُ عِزُّ الدين ابن جماعة:

عِلمُ الحديث: علمٌ بقوانينَ يُعرفُ بها أحوالُ السندِ والمتنِ.

وموضوعُه: السندُ والمتنُ.

وغايته: معرفةُ الصحيح من غيره[٣].

---

(١) في «م»: «بيان الحديث».

(٢) في «م»: «تحتمل رواتها».

(٣) قال المصنف في «شرح ألفيته»: «واعلم؛ أن هذه الغاية ليست هي الغاية المقصودة من كل علم شرعي، وهي الغاية الأخروية، وإنما هذه الغاية هي التي تدرك في مبادئ العلوم، والتي الغاية الأخروية أثرها، أو لازمها».

وقال شيخُ الإسلام أبو الفضل ابنُ حجرٍ[1] : أولىٰ التعاريف له أن يُقال : معرفةُ القواعدِ المعرِّفة بحالِ الراوي والمرويِّ .

قال : وإن شئتَ حذفتَ لفظ : «معرفة» فقلتَ : القواعد إلىٰ آخِره .

وقال الكِرْمانيُّ في «شرحِ البخاريِّ»[2] : واعلم أنَّ علم الحديث موضوعه ذاتُ رسولِ اللّٰه ﷺ من حيث إنه رسول اللّٰه .

وحَدُّهُ : هو علمٌ يُعرَفُ به أقوالُ رسول اللّٰه ﷺ وأفعالُه وأحوالُه .

وغايتُه : هو الفوزُ بسعادةِ الدَّارَيْنِ .

وهذا الحدُّ ـ مع شمولِهِ لعلم الاستنباط ـ غيرُ محررٍ ، ولم يزل شيخُنا العلَّامة محيي الدين الكافيجي يتعجب من قوله : إن موضوع علم الحديث ذات الرسول ، ويقول : هذا موضوعُ الطبِّ لا موضوعُ الحديثِ[3] .

وأما «السَّندُ» ، فقال البدرُ ابن جَماعة والطيبيُّ : هو الإخبار عن طريق المتن[4] .

---

(١) «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٢٢٥) .

(٢) (١/ ١٢) .

(٣) «مختصر الكافيجي» (ص : ١١٢) طبعة الرشد . دكتور أحمد معبد .

(٤) «المنهل الروي» (ص : ٢٩ - ٣٠) .

وقال الحافظ ابن حجر في «النزهة» (ص : ٥٣) : «الإسناد : حكاية طريق المتن» .

وهذا هو المعروف في تعريف «السند» وأما ما شاع واشتهر بين طلبة العلم ، من أن السند : «هو سلسلة الرواة الموصلة إلىٰ المتن» ، فهذا تعريف غير صحيح .

أولًا : لأن الإسناد يشتمل علىٰ جزأين : الرجال ، وأدوات الأداء ، وهذا التعريف لا يشمل الثاني .

=

قال ابنُ جماعة : وأخْذُه إما مِن السَّند ، وهو ما ارتفع وعلا عن سَفْح الجبل[١] ، لأن المسنِدَ يرفعه إلىٰ قائله ، أو مِن قولهم : «فلانٌ سَندٌ» ، أي : معتمدٌ ، فسُمّي الإخبارُ عن طريقِ المتن سندًا ؛ لاعتماد الحُفاظ في صِحة الحديثِ وضعفه عليه . وأما الإسناد ؛ فهو رَفْعُ الحديثِ إلىٰ قائله .

قال الطيبيُّ : وهُما مُتقاربان[٢] في معنىٰ اعتمادِ الحفاظ في صِحة الحديث وضَعْفه عليهما .

وقال ابنُ جَماعة : المُحدِّثون يستعملون السندَ والإسنادَ لشيءٍ واحدٍ[٣] .

= وإن قيل : إن وصفه بـ «سلسلة» يتضمن أدوات الأداء ؛ لأنها هي التي تربط كل راوٍ بمن فوقه .

قلت : وتتضمن أيضًا الاتصال ، لأن السلسلة لا توصف بكونها «سلسلة» إلا إذا كانت متصلة الحلقات ، وحيث ثبت ذلك ، فليست كل الأسانيد متصلة ـ كما هو معلوم ـ فرجع التعريف إلىٰ كونه غير جامع . واللَّه أعلم .

ثانيًا : أن هناك من الأسانيد ما تكون الواسطة في بعض طبقاتها من غير الرواة ، كما هو الحال فيما أخذ بالوجادة ، فإن الواسطة فيها تكون الكتاب ، لا الرجال ، ولهذا تجد المحدثين يقولون في مثل ذلك : «رواه فلانٌ ، عن كتاب فلانٍ ، عن فلانٍ» .

راجع علىٰ سبيل المثال : كتاب «أطراف الغرائب والأفراد» لابن طاهرِ المقدسي (ق ٢٣ /ب) ، (ق ٢٥/أ) ، (ق ٢٦/ب) .

(١) في «م» : «من سفح الجبال» .

(٢) في «م» : «متغايران» .

(٣) كلام ابن جماعة هذا في «المنهل الروي» (ص ٢٩ ـ ٣٠) بتمامه ، وهو صريح في أن السند والإسناد عند المحدثين واحدٌ ، وإنما أراد بقوله السابق : «وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلىٰ قائله» بيان المعني اللغوي للإسناد فحسب ، وأما من جهة الاصطلاح فلا فرق بينهما .

والعجب من السيوطي ، حيث نقل كلام ابن جماعة هنا بتمامه ، ثم قال في «الألفية» : =

وأما «المسنَدُ» ـ بفتحِ النون ـ فله اعتباراتٌ :

أحدُها : الحديث الآتي تعريفه في النوعِ الرابعِ من كلامِ المصنِّف .

الثاني : الكتاب الذي جُمع فيه ما أسنَده الصحابةُ ـ أي : رَوَوْه ـ فهو اسمُ مفعولٍ .

الثالث : أن يُطَلق ويُراد به الإسنادُ ، فيكون مصدرًا ، كـ«مسند الشهاب» ، و«مسند الفردوس» ، أي : أسانيدُ أحاديثهما (١) .

وأما «المتن» ، فهو ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني ؛ قاله الطيبيُّ .

وقال ابنُ جماعة (٢) : هو ما ينتهي إليه غايةُ السندِ من الكلامِ ، وأَخْذُه إما من المُماتَنة ، وهي المباعدةُ في الغاية لأن المتن غايةُ السند ، أو مِن «متنتُ الكبشَ» : إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها ، فكأنَّ المسنِدَ استخرج المتن بسندِه أو من المتنِ ، وهو : ما صَلُبَ وارتفع مِن الأرضِ ،

= والسند : الإخبار عن طريق ... متنٍ ؛ كالاسناد لدىٰ فريق

فكأنه فهم من قول ابن جماعة : «وأما الإسناد . . .» ، أنه يفرق بين الإسناد والسند ، فذكر «أن السند كالإسناد لدىٰ فريق» ، ومفهومه : أنهما يفترقان لدىٰ فريق آخر !

وقد قلده في ذلك بعض من صنف في المصطلح من المعاصرين ، فقال : «الإسناد : له معنيان ؛ (أ) عزو الحديث إلىٰ قائله مسندًا . (ب) سلسلة الرجال الموصلة للمتن ؛ وهو بهذا المعنىٰ مرادف للسند» ! !

هذا ؛ وقد سبق بيان ما يَرِد علىٰ تعريف الإسناد بـ «سلسلة . . .» .

(١) وعلىٰ هذا ؛ يصح إطلاق «المسند» علىٰ كل كتاب يسند فيه مؤلفه الأحاديث بإسناده ، مهما كان ترتيبه . والله أعلم .

(٢) «المنهل الروي» (ص : ٢٩) .

لأن المسنِدَ يقوِّيه بالسند ويرفعُه إلىٰ قائله، أو مِن «تَمْتِين[1] القوس» أي: شدها بالعصب، لأن المسنِدَ يقوي الحديثَ بسنده.

وأما الحديثُ: فأصله ضد القديم، وقد استُعْمل في قليل الخبر وكثيره، لأنه يحدث شيئًا فشيئًا.

وقال شيخُ الإسلام ابن حجر في «شرح البخاري»[2]: المرادُ بالحديث في عُرف الشرع ما يضاف إلىٰ النبي ﷺ، وكأنه أُريد به مُقابلة القرآنِ لأنه قديم.

وقال الطيبي: الحديث أعمُّ من أن يكون قول النبي ﷺ والصحابي والتابعيِّ وفعلهم وتقريرهم.

وقال شيخُ الإسلام في «شرح النخبة»[3]: الخبرُ عند علماءِ الفن مرادفٌ للحديثِ، فيُطلقان علىٰ المرفوع وعلىٰ الموقوف والمقطوع.

وقيل: الحديثُ ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة: «مُحدِّث»، وبالتواريخ ونحوها: «أَخْباريٌّ»، وقيل: بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، فكلُّ حديثٍ خبرٌ ولا عكس.

وقيل: لا يُطلق الحديثُ علىٰ غيرِ المرفوع إلا بشرطِ التقييد[4].

---

(١) في «ص»: «تمتن».
(٢) «فتح الباري» (١/ ١٩٣).
(٣) «نزهة النظر» (ص: ٥٢، ٥٣).
(٤) في «م»: «التقيد».
ولا شكَّ؛ أن «الحديث» حيث أطلق فإنَّما يعنىٰ به الخبر المرفوع عن رسول الله ﷺ، أما إذا قيد؛ كأن يقال ـ مثلًا ـ «حديث أبي بكر»، أو: «حديث قتادة»، أو أن =

وقد ذكرَ المصنِّف في النوعِ السابعِ أن المُحدِّثين يسمُّون المرفوعَ والموقوفَ بالأثرِ ، وأن فقهاءَ خراسان يُسمُّون الموقوفَ بالأثر والمرفوعَ بالخبرِ . ويقال : أثرتُ الحديثَ بمعنىٰ : رويتُه ، ويسمىٰ المحدث « أثريًّا » نسبةً للأثر[(١)] .

* * *

الثانية : في حَدِّ « الحافظ » و« المُحدِّث » و« المُسْنِدِ » :

اعْلَمْ ؛ أنَّ أدنىٰ درجات الثلاثةِ « المُسْنِدُ » - بكسر النونِ - وهو مَن يروي الحديثَ بإسناده ، سواء كان عنده عِلم به أو ليس له إلا مجرد رواية .

وأمَّا « المحدث » فهو أرفعُ منه ، قال الرافعيُّ وغيرُه : إذا أُوصي للعلماءِ لم يدخلِ الذين يسمعون الحديثَ ولا عِلم لهم بطُرقه ولا بأسماء الرُّواة والمُتون ؛ لأن السماعَ المجرد ليس بعِلمٍ .

وقال التاجُ ابنُ يونس في « شرح التعجيز » : إذا أُوصي للمحدِّث تناول مَن عَلِمَ طرق إثبات الحديث وعدالة رجاله ؛ لأنَّ منِ اقتصر علىٰ[(٢)] السماعِ فقط ليس بعالمٍ .

= يكون الإمام في معرض الكلام عن بعض الموقوفات ، فيقول : «هذه الأحاديث كذا وكذا» ؛ فهذه قرائن تدل علىٰ المعنىٰ المراد من كلمة « الحديث » في هذه المواضع وأمثالها ، أما حيث أطلق لفظ «حديث» فإنما يعنىٰ به بالدرجة الأولىٰ الحديث المرفوع عن رسول الله ﷺ .

(١) في «م» : «بنسبته إلىٰ الأثر» .

(٢) في «ص» : «عن» ، والمثبت من «م» .

وكذا قال السُّبكيُّ في «شرح المنهاج».

وقال القاضي عبدُ الوهاب: ذكر عيسىٰ بنُ أبان عن مالكٍ[١] أنه قال: لا يُؤخَذ العلمُ عن أربعةٍ، ويؤخذ عمَّن سواهم: لا يؤخذ عن مبتدع يدعو إلىٰ بدعته، ولا عن سفيهٍ يُعلن بالسفه، ولا عمَّن يكذبُ في أحاديث الناس وإن كان يَصدُق في أحاديث النبي ﷺ، ولا عمَّن لا يعرف هذا الشأنَ.

قال القاضي: فقوله: «ولا عمَّن لا يعرف هذا الشأنَ»، مرادُه[٢] به: إذا لم يكن ممن يعرفُ الرجالَ مِن الرواة، ولا يعرف هل زِيد في الحديث شيءٌ أو نقص.

وقال الزركشي: أما الفقهاءُ فاسم «المحدِّث» عندهم لا يطلق إلا علىٰ مَن حفظ متنَ[٣] الحديثِ، وعَلِم عدالةَ رجالِهِ وجَرحَها، دون المقتصر علىٰ السماع.

وأخرج ابنُ السمعاني في «تاريخه»[٤] بسَنده عن أبي نصر الحسين بن عبد الواحد الشيرازي قال: «العَالِمُ»: الذي يعرفُ المتن والإسنادَ جميعًا، و«الفقيهُ»: الذي يعرف المتن ولا يعرف الإسناد، و«الحافظُ»: الذي يعرف الإسنادَ ولا يعرف المتن، و«الراوي»: الذي لا يعرف المتنَ ولا يعرف الإسناد.

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص: ٤٠٣).
(٢) في «م»: «يراد».
(٣) في «م»: «متون».
(٤) انظر «النكت» للزركشي (١/ ٥٤).

وقال الإمامُ الحافظُ أبو شامة[١] : علومُ الحديث الآن ثلاثة :

أشرفها : حفظُ متونه ومعرفةُ غريبها وفقهها .

والثاني : حفظُ أسانيده[٢] ، ومعرفةُ رجالها ، وتمييزُ صحيحها من سقيمها ، وهذا كان مهمًا ، وقد كُفِيَه المشتغل بالعلم بما صُنِّف فيه وأُلِّف فيه من الكتب ، فلا فائدة إلىٰ[٣] تحصيلِ ما هو حاصلٌ .

والثالثُ : جَمْعه وكِتابتُه وسماعه وتطريقه وطلب العلوِّ فيه ، والرحلةُ إلىٰ البُلدان ، والمشتغل بهذا مشتغل عمَّا هو الأهم من العلوم النافعةِ ، فضلًا عنِ العملِ به الذي هو المطلوبُ الأصليُّ إلا أنه لا بأسَ به لأهلِ البطالةِ ، لما فيه مِن بقاءِ سلسلةِ الإسنادِ المتصلةِ بأشرفِ البشر .

قال : ومما يزهد في ذلك أن فيه يتشارك الكبيرُ والصغيرُ ، والفَدْم[٤] والفَاهِمُ ، والجاهل والعالم .

وقد قال الأعمشُ[٥] : حديثٌ يتداوله الفقهاءُ خيرٌ من حديثٍ يتداوله الشيوخُ .

ولامَ إنسانٌ أحمدَ في حضورِ مجلسِ الشافعيِّ وترْكه مجلس سفيان بن

(١) انظر «النكت» للزركشي (١/ ٤١) ، وكذا لابن حجر (١/ ٢٢٨ - ٢٢٩) .

(٢) في «م» : «أسانيدها» .

(٣) في «م» : «في» .

(٤) أي : العَيِيُّ الثَّقيلُ .

(٥) ليس هذا من قول الأعمش ؛ بل من قول وكيع .

راجع : «المحدث الفاصل» (ص٢٣٨) ، و«المعرفة» للحاكم (ص١١) ، و«الكفاية» للخطيب (ص٦١١) ، و«الإرشاد» للخليلي (١/ ١٧٧) .

عيينة ، فقال له أحمدُ : اسكتْ ؛ فإن فاتك حديثٌ بعلوٍّ تجده بنزولٍ ولا يضرك ، وإن فاتك عقلُ هذا الفتىٰ أخافُ أن لا تجدَه . انتهىٰ .

قال شيخ الإسلام[١] : وفي بعض كلامه نظرٌ : لأنَّ قوله : «وهذا قد كُفِيَه المشتغل بما صُنِّف فيه» ، قد أنكَره العلَّامة أبو جعفر ابن الزبير وغيرُه ، ويقال عليه : إنْ كان التصنيفُ في الفنِّ يوجب الاتكالَ علىٰ ذلك وعدمَ الاشتغال به ، فالقولُ كذلك في الفنِّ الأول ، فإن فِقْه الحديثِ وغريبَه لا يُحصىٰ كم صُنِّف فيه ، بل لو ادَّعىٰ مُدعٍ أنَّ التصانيف فيه أكثرُ من التصانيف في تمييز الرجال والصحيح من السقيم لما أبعدَ ، بل ذلك هو الواقعُ ؛ فإنْ كان الاشتغال بالأول مهمًّا فالاشتغالُ بالثاني أهمُّ ، لأنه المَرْقاة إلىٰ الأول ، فمَن أخلَّ به خلط السقيم بالصحيح ، والمعدل بالمجرح ، وهو لا يشعر .

قال : فالحقُّ أن كلًّا منهما في علم الحديث مُهمٌّ ، ولا شكَّ أن من جمعهما حاز القدحَ المُعَلَّىٰ مع قُصورٍ فيه إنْ أخلَّ بالثالث ، ومن أخل بهما فلا حظَّ له في اسمِ الحُفَّاظِ[٢] .

ومَن حرزَ الأولَ وأخلَّ بالثاني كان بعيدًا من[٣] اسمِ «المحدِّث» عُرفًا ، ومَن أحرزَ[٤] الثاني وأخلَّ بالأولِ لم يبْعد عنه اسمُ «المُحدِّث» ولكن فيه نقصٌ بالنسبة إلىٰ الأولِ .

---

(١) «النكت» (١/٢٢٩ - ٢٣١) .

(٢) في «النكت» (١/ ٢٣٠) : «في اسم المحدث» ، وبه يعرف ما في تعليق المؤلف الآتي عقب كلام الحافظ هذا .

(٣) في «م» : «عن» .

(٤) في «م» : «حرز» .

وبقي الكلامُ في الفنّ الثالثِ ، ولا شك أن مَن جمع ذلك مع الأوَّلين كان أوفر سهمًا[١] وأحظ قسمًا ، ومن اقتصر عليه كان أخس حظًّا وأبعد حفظًا ، فمن جمع الثلاثةَ كان فقيهًا محدثًا كاملًا .

ومَنِ انفردَ باثنتين منهما كان دُونه ، إلا أنَّ من اقتصر علىٰ الثاني والثالث فهو محدثٌ صِرْفٌ ، لا حظَّ له في اسمِ «الفقيه» ، كما أنَّ من انفرد بالأول فلا حظَّ له في اسم «المحدِّث» ، ومن انفرد بالأول والثاني[٢] فهل يُسمَّىٰ محدثًا ؟ فيه بحثٌ . انتهىٰ .

وفي غُضون كلامِهِ ما يُشعِر باستواءِ المحدث والحافظ ، حيث قال : فلا حظَّ له في اسم الحفَّاظِ ، والكلام كله في المحدِّث[٣] .

وقد كان السلف يُطلقون المحدث والحافظ بمعنًى :

كما روىٰ أبو سعدٍ السَّمعانيُّ[٤] بسندِه إلىٰ أبي زرعة الرازي : سمعتُ أبا بكر ابن أبي شيبة يقول : مَن لم يكتب عشرين ألف حديث إملاءً لم يُعدَّ صاحب حديثٍ .

وفي «الكاملِ»[٥] لابن عدي مِن جهة النفيليِّ ، قال : سمعتُ هشيمًا ، يقول : مَن لم يحفظِ الحديثَ فليس هو من أصحاب الحديث .

والحقُّ ؛ أن الحافظ أخصُّ ، وقال التاج السُّبكي في كتابه «معيد

---

(١) في «م» : «فهما» . (٢) في «م» : «والثالث» .
(٣) قد عرفت ما في هذا النقل عن الحافظ .
(٤) «أدب الإملاء والاستملاء» (ص : ١١) .
(٥) (١/١٠٦) .

النعم» : مِن الناس فرقةٌ ادَّعتِ الحديثَ ، فكان قُصارىٰ أمْرِها النظرُ في «مشارق الأنوار» للصاغاني ، فإن تَرَفَّعَت إلىٰ «مصابيح البغوي» ، وظنَّت أنها بهذا القدر تصل إلىٰ درجة المُحدِّثين ، وما ذلك إلا بجهلها بالحديث(١) ، فلو حفظ مَن ذكرناه هذين الكتابين عن ظَهْر قلبٍ ، وضم إليهما مِن المتون مثليهما ، لم يكن مُحدِّثًا ، ولا يصيرُ بذلك مُحدِّثًا حتىٰ يلج الجمل في سَمِّ الخياط ، فإن رامتْ بلوغَ الغايةِ في الحديث علىٰ زعْمها اشتغلتْ بـ «جامع الأصول» لابن الأثير ، فإن ضمت إليه «علوم الحديث» لابن الصلاح أو مختصره المسمىٰ بـ «التقريب والتيسير» للنووي ونحو ذلك ، وحينئذ ينادَىٰ مَن انتهىٰ إلىٰ هذا المقام «محدِّث المحدثين» و«بخاري العصر» ، وما ناسب هذه الألفاظ الكاذبة ؛ فإن مَن ذكرناه لا يُعَدُّ محدِّثًا بهذا القَدْر ، إنما المحدِّث مَن عرف الأسانيدَ ، والعللَ ، وأسماءَ الرجالِ ، والعالي والنازلَ ، وحَفِظ من(٢) ذلك جملةً مُستكثرةً من المتون ، وسمع الكتب الستةَ ، و«مسندَ أحمد بن حنبل» ، و«سننَ البيهقي» و«معجمَ الطبراني» وضم إلىٰ هذا القدر ألفَ جزءٍ من الأجزاء الحديثية . هذا أقل درجاته ، فإذا(٣) سمع [(٤)ما ذكرناه ، وكتب الطباق ، ودار علىٰ الشيوخ ، وتكلَّم علىٰ العلل والوفَيَاتِ والأسانيدِ ، كان من أول درجات المُحدِّثين ، ثم يزيدُ مَا يَشاءُ لمن شاء .

وقال في موضعٍ آخر منه : ومِن أهلِ العلمِ طائفةٌ طلبت الحديثَ

---

(١) في «م» : «في الحديث» . (٢) في «م» : «مع» .
(٣) في «م» : «فإن» .
(٤) من هنا سقط من «ص» ، وأثبتناه من «م» ، ونهايته (ص : ٥٠) .

وجعلتْ دأبَها السماعَ علىٰ المشايخ، ومعرفةَ العالي مِن المسموع والنازل، وهؤلاء هُم المحدِّثون علىٰ الحقيقةِ، إلا أن كثيرًا منهم يُجْهِد نفسَه في تهَجِّي الأسماءِ والمتونِ وكثرة السماعِ مِن غير فهم لما يقرءونه، ولا تتعلَّق فكرتُه بأكثر مِن أنّي حصلتُ «جزءَ ابنِ عرفةَ» عن سبعين شيخًا، و«جزءَ الأنصاريِّ» عن كذا وكذا شيخًا، و«جزءِ البطاقة» و«نسخة أبي[1] مسهر» وأنحاء ذلك.

وإنما كان السلف يَسْمعون فيقرءون، ويرْحلون فيُفسِّرون، ويحفظون فيعَملون.

ورأيتُ مِن كلامِ شيخنا الذهبيِّ في وصية لبعض المحدِّثين في هذه الطائفةِ: ما حظُّ هؤلاء إلا أن يسمعَ ليروي فقط، فليُعَاقَبَنَّ بنقيضِ قَصْده، وليشهرنه اللّه بعد ستره مراتٍ، وليبقين مُضْغَةً في الألْسُن وعِبرةً بين المحدثين، ثم ليطبعنَّ اللّه علىٰ قلبهِ.

ثم قال: فهل يكون طالبٌ من طلابِ السُّنة يتهاون بالصلواتِ أو يتعَانىٰ تلك العاداتِ! وأخس منه مُحدِّثٌ يكذبُ في حديثه ويتخلقُ الفشار، فإن ترقَّتْ هِمَّته المفتنةُ إلىٰ الكذبِ في النقلِ والتزوير في الطباقِ فقد استراح، وإن تعَانىٰ سرقة الأجزاء وكشط الأوقاف فهذا لِصٌّ بسمتِ مُحدِّثٍ، فإن كمل نفسه بتلوطٍ أو قيادةٍ فقد تمتْ له الإفادةُ، وإن استعمل في العلوم فقد ازداد مهانةً وخبطًا.

---

(١) في «م»: «ابن».

إلىٰ أن قال : فهل في مثل هذا الضرب خيرٌ ؟ ! لا كثر اللّٰه منهم . اهـ[(١)] .

ولبعضهم :

إن الـذي يـروي ولـكـنـه يجهلُ ما يَرْوي وما يَكْتُبْ

كـصـخـرةٍ تـنْـبُـعُ أمـواهُـهــا تسْقِي الأراضِي وهْي لا تَشربْ

وقالَ بعضُ الظرفاءِ في الواحدِ مِن هذه الطائفةِ :

إنَّ][(٢)] قلِيلَ المعرفةِ والمخبرة[(٣)] ، يمشي ومعه أوراقٌ ومحبرة ، معه

---

(١) وقال في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤) :

«حق علىٰ المحدث ، أن يتورع في ما يؤديه ، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه علىٰ إيضاح مروياته .

ولا سبيل إلىٰ أن يصير العارف ، الذي يُزكي نقلة الأخبار ويجرحهم = جهبذًا ، إلا بإدمان الطلب ، والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة ، والسهر ، والتيقظ ، والفهم ، مع التقوىٰ والدِّين المتين ، والإنصاف ، والتردد إلىٰ مجالس العلماء ، والتحري والإتقان ؛ وإلا تفعل ؛

فدع عنك الكتابة ؛ لست منها ولو سودت وجهك بالمداد

قال اللّٰه عز وجل : ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] .

فإن آنست ـ يا هذا ـ من نفسك فهمًا ، وصدقًا ، ودينًا ، وورعًا ؛ وإلا فلا تتعنَّ .

وإن غلب عليك الهوىٰ والعصبيَّة لرأي ولمذهبٍ ؛ فباللّٰه لا تتعب .

وإن عرفت ، أنّك مخلطٌ ، مخبطٌ ، مهملٌ لحدود اللّٰه ، فأرحنا منك ؛ فبعد قليل ينكشف البهرج ، وينكبُ الزَّغل ، ولا يحيق المكرُ السيئ إلا بأهله .

فقد نصحتك ؛ فعلمُ الحديث صلفٌ ، فأين علم الحديث ؟ ! وأين أهله ؟ ! كدت أن لا أراهم إلا في كتاب ، أو تحت تراب» .

(٢) هنا ينتهي السقط الذي أوله في (ص : ٤٨) .

(٣) في «م» : «والخبرة» .

أجزاءٌ يدور بها علىٰ شيخ وعجوز ، لا يعرفُ ما يجوزُ ممَّا لا يجوز .

ومحدِّثٌ قد صار غايةَ علمه أجزاءُ [يرويها][1] عَنِ الدِّمياطي
وفلانة تروِي حديثًا عاليًا وفلان يروِي ذاك[2] عن أسباطِ
والفَرْقُ بين غريبِهم وعزيزِهم وافصح عن الخيَّاط والحنَّاط
وأبو فلان ما اسمُه ومَن الذي بين الأنام مُلقَّبٌ بسناط
وعلومُ دِين اللَّه نادتْ جهْرةً هذا زمانٌ فيه طيُّ بِسَاطِ

وقال الشيخ تَقِيُّ الدين السُّبكي : إنه سأل الحافظ جمال الدين المِزِّي عن حدِّ الحفظِ الذي إذا انتهىٰ إليه الرجلُ جاز أن يُطلَق عليه الحافظُ ، قال : يرجع إلىٰ أهلِ العُرف .

فقلتُ : وأين أهلُ العرف؟ قليل جدًّا! قال : أقل ما يكونُ أن يكونَ الرجال الذين[3] يعرفهم ويعرف تراجِمَهم[4] وأحوالَهم وبُلدانَهم أكثر من الذين لا يعرفهم ، ليكون الحُكم للغالبِ .

فقلتُ له : هذا عزيز في هذا الزمان ، أدركتَ أنتَ أحدًا كذلك؟ فقال : ما رأينا مِثلَ الشيخ شرف الدين الدمياطي .

ثم قال : وابن دقيق العيد كان له في هذا مشاركةٌ جيِّدةٌ ، ولكن أين الثُّريَّا[5] من الثَّرَىٰ؟!

---

(١) وفي «ص» : «يدور بها» ، والمثبت يستقيم به البيت عروضيًا .
(٢) في «م» : «ذلك» .
(٣) في «ص» : «الذي» .
(٤) في «ص» : «تراجيمهم» .
(٥) في «م» : «السهىٰ» .

فقلتُ: كان يصل إلىٰ هذا الحد؟ قال: ما هو إلا كان يشارك مشاركةً جيدةً في هذا ـ أعني في الأسانيد ـ وكان في المتونِ أكثر لأجْلِ الفِقه والأصُول.

وقال الشيخُ فتحُ الدين ابن سيد الناس[(١)]: وأما المُحدِّث في عصرنا فهو مَنِ اشتغل بالحديثِ روايةً ودرايةً، وجَمع بين رواته[(٢)]، واطَّلع علىٰ كثيرٍ من الرواةِ والروايات في عصره وتميَّز في ذلك حتىٰ قوي[(٣)] فيه حظه، واشتَهر فيه ضبطُه.

فإن توسَّع في ذلك حتىٰ عرف شيوخَه، وشيوخَ شيوخِه، طبقةً بعد طبقةٍ، بحيث يكون ما يَعرفه مِن كلِّ طبقةٍ أكثر مما يجهله منها، فهذا هو الحافظ، وأما ما يُحكىٰ عن بعض المتقدِّمين مِن قولهم: «كنا لا نعدُّ صاحبَ حديثٍ من لم يكتب عشرين ألف حديثٍ في الإملاء»، فذلك بحسب أزمنتِهم. انتهىٰ.

وسأل شيخُ الإسلام أبو الفضل ابنُ حجر شيخَه الحافظ أبا الفضل العراقيَّ فقال: ما يقول سيِّدي في الحدِّ الذي إذا بَلغه الطالبُ في هذا الزمان استحقَّ أن يُسمَّىٰ حافظًا؟ وهل يتسامحُ بنقصِ بعضِ الأوصافِ التي ذَكرها[(٤)] المزيُّ وأبو الفتح في ذلك لنقصِ زمانه أمْ لا؟

فأجابَ: الاجتهادُ في ذلك يختلفُ باختلاف غلبةِ الظنِّ في وقت ببلوغ بعضِهم للحفظِ وغَلبته في وقتٍ آخر، وباختلاف من يكون[(٥)] كثيرَ المخالطةِ للذي يَصِفُه بذلك.

---

(١) «النكت» للزركشي (١/ ٥٣).

(٢) في «ص»: «رواية».

(٣) في «ص»: «عرف».

(٤) في «م»: «ذكر».

(٥) في «م»: «من أن يكون».

وكلامُ المزيِّ فيه ضيقٌ ، بحيث لم يسم ممن رآه[(١)] بهذا الوصفِ إلا الدمياطي ، وأمَّا كلامُ أبي الفتح فهو أسهل ، بأن ينشط بعد معرفة شيوخِه إلىٰ شيوخ شيوخِه وما فوق ، ولا شكَّ أن جماعةً من الحُفَّاظ المتقدِّمين كان شيوخهم التابعين أو أتباعَ التابعين ، وشيوخ شيوخِهم الصحابة أو التابعين ، فكان الأمرُ في ذلك الزمان أسهلَ باعتبار تأخر الزمانِ .

فإنِ اكتفي بكونِ الحافظِ يعرف شيوخه وشيوخَ شيوخِه ، أو طبقةً أخرىٰ ، فهو سهلٌ لمن جعل فَنَّه[(٢)] ذلك دون غيرِه مِن حفظِ المتونِ والأسانيدِ ، ومعرفة أنواع علومِ الحديثِ كلها ، ومعرفة الصحيح من السقيم ، والمعمول به من غيره ، واختلاف العلماء ، واستنباط الأحكام ، فهو أمرٌ ممكنٌ بخلافِ ما ذكر مِن جميعِ ما ذكر[(٣)] ، فإنه يحتاج إلىٰ فراغ وطُولِ عُمرٍ ، وانتفاءِ الموانع ، وقد رُوي عن الزهري أنه قال : « لا يُولد الحافظُ إلَّا في كل أربعين سنة » .

فإنْ صحَّ كان المرادُ رتبةَ الكمالِ في الحفظِ والإتقانِ ، وإن وجد في زمانه من يُوصَفُ بالحفظِ ، وكم مِن حافظٍ وغيرُه أحفظُ منه . انتهىٰ[(٤)] .

---

(١) في « م » : « يراه » .

(٢) في « م » و« ص » : « فيه » والمثبت من المطبوع .

(٣) في « م » : « بخلاف من ذكر من جمع ما ذكر » .

(٤) وكثيرًا ما يطلقون « الحافظ » علىٰ المكثر من السماع والرواية ، وإن لم يكن له علم بحال الرواة والروايات ، بل وإن لم يكن ثقةً .
فمن هؤلاء : يحيىٰ بن عبد الحميد الحماني ، وسليمان بن داود الشاذكوني ، ومحمد ابن حميد الرازي ، ومحمد بن عمر الواقدي ؛ فهم ضعفاء ، بل منهم من كذبوه ، وإن كانوا موصوفين بالحفظ . =

ومِن ألفاظِ الناسِ في معنىٰ الحفظ :

قال ابنُ مَهديٍّ[(١)] : الحِفظُ الإتقانُ .

وقال أبو زرعة[(٢)] : الإتقانُ أكثرُ من حفظِ السَّرْدِ .

وقال غيرُهُ[(٣)] : الحِفظُ المَعرفةُ .

قال عبدُ المؤمن بنُ خلفٍ النَّسَفيُّ[(٤)] : سألتُ أبا عليٍّ صالحَ بنَ محمد قلتُ : [يحيىٰ بن معين هل يحفظُ ؟ قال : لا ، إنما كان عِنده معرفةٌ . قال : قلتُ :][(٥)] فعليُّ بن المدينيِّ كان يحفظ ؟ قال : نَعم ، ويعرِفُ .

ومما رُوي في قَدْرِ حفِظِ الحُفاظِ[(٦)] :

قال أحمد بن حنبل[(٧)] : انتقيتُ « المسنَد » مِن سبعمائة ألف وخمسين ألف حديثٍ .

= وقال السخاوي في « شرح الألفية » (١/ ٣٦٣) :
« مجرد الوصف بكلٍّ من الحفظ والضبط ، غير كافٍ في التوثيق ، بل بين العدالة وبينهما عموم وخصوص من وجهٍ ، لأن العدالة توجد بدونهما ، ويوجدان بدونها ، وتوجد الثلاثة » .
ثم ذكر الشاذكوني ، والكلام فيه ، واللّٰه أعلم .

(١) « التاريخ الكبير » (١/ ٤٢٤) ، و« الجامع » للخطيب (٢/ ١٣) ، و« المدخل » للبيهقي (٦٤٣) ، و« السير » (٩/ ٢٠٣) .

(٢) « تهذيب الكمال » (٣٢/ ٢٦٧) ، و« السير » (٩/ ٣٧٠) .

(٣) « طبقات الحفاظ » (١/ ٥٤٦) ، و« ذيل تذكرة الحفاظ » (ص : ٣٧٢) .

(٤) « تهذيب الكمال » (٢١/ ١٩) ، و« السير » (١١/ ٤٨) .

(٥) سقط من « ص » ، وأثبتها من « م » .

(٦) في « م » : « الحافظ » .

(٧) انظر « خصائص المسند » لأبي موسىٰ المديني (ص : ٢٢ - ٢٣) .

وقال أبو زرعة الرازي : كان أحمد بن حنبل يحفظ ألفَ ألفِ حديثٍ . قيل له : وما يُدريك؟ قال : ذاكرتُه فأخذتُ عليه الأبواب[(١)] .

وقال يحيىٰ بن معين : كتبتُ بيدي ألفَ ألفِ حديثٍ[(٢)] .

وقال البخاريُّ[(٣)] : أحفظُ مائةَ ألفِ حديثٍ صحيحٍ ، ومائتي ألف حديثٍ غيرِ صحيح .

وقال مسلمٌ[(٤)] : صنفتُ هذا «المسند الصحيح» من ثلاثمائة ألف حديثٍ مسموعة .

وقال أبو داود[(٥)] : كتبتُ عن رسول اللّٰه ﷺ خمسمائة ألفِ حديثٍ ، انتخبتُ منها ما ضمنته كتابَ «السنن» .

وقال الحاكمُ في «المدخل»[(٦)] : كان الواحدُ من الحفاظِ يحفظُ خمسمائة ألف حديثٍ ؛ سمعت أبا جعفر الرازي يقول : سمعتُ أباعبد اللّٰه ابن واره يقول : كنتُ عند إسحاق بن إبراهيم بنيسابور ، فقال رجلٌ من أهل

---

(١) قال الذهبي في «السير» (١١/ ١٨٧) ، معلقًا :

«هذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد اللّٰه ، وكانوا يعدُّون في ذلك المكرَّر ، والأثر ، وفتوىٰ التابعي ، وما فسّر ، ونحو ذلك ؛ وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ معشار ذلك» .

(٢) علق الذهبي في «السير» (١١/ ٨٥) قائلًا :

«قلت : يعني بالمكرر ، ألا تراه يقول : لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه» .

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٦١) ، وسيأتي في مبحث «الصحيح» .

(٤) «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠١) . (٥) «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٧) .

(٦) «المدخل إلىٰ الإكليل» (ص : ٣٥) .

العراق : سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقول : صحَّ من الحديثِ سبعمائة ألفٍ وكَسْرٌ ، وهذا الفتىٰ ـ يعني أبا زرعة ـ قد حفظ ستمائة ألفٍ[١] .

قال البيهقيُّ[٢] : أراد ما صحَّ مِن الأحاديثِ وأقاويلِ الصحابةِ والتابعين .

وقال غيرُه : سُئل أبو زرعة عن رجلٍ حلفَ بالطلاقِ أنَّ أبا زرعة يحفظ مائتي ألفِ حديثٍ ، هل يحنث[٣] ؟ قال : لا . ثم قال : أحْفظُ مائةَ ألفِ حديثٍ كما يحفظُ الإنسانُ سورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ وفي المُذاكرة ثلاثمائة ألفِ حديثٍ[٤] .

وقال أبو بكر محمدُ بن عُمر الرازيُّ الحافظُ[٥] : كان أبو زرعة يحْفظُ سبعمائة ألفِ حديثٍ ، وكان يحفظُ مائة وأربعين ألفًا في التفسيرِ والقرآنِ .

قال الحاكمُ[٦] : وسمعتُ أبا بكر ابن أبي دارم الحافظَ بالكوفة يقول :

---

(١) علق الذهبي في «السير» (١٣/٦٩ ـ ٧٠) بقوله : «أبو جعفر ليس بثقة» .

(٢) «تهذيب الكمال» (١٩/٩٦ ـ ٩٧) . (٣) في «ص» : «حنث» .

(٤) «الكامل» (١/١٤١) .

وقال الذهبي في «السير» (١٣/٦٨ ـ ٦٩) : «هذه حكاية مرسلة ، وحكاية صالح جزرة أصح» .

يشير إلىٰ ما رواه الخطيب في «الجامع» (٢/١٧٦) ، عن صالح جزرة ، قال : سمعت أبا زرعة الرازي يقول : كتبت عن إبراهيم بن موسىٰ الرازي مائة ألف حديث ، وعن أبي بكر ابن أبي شيبة مائة ألف حديث . فقلت له : بلغني أنك تحفظ مائة ألف حديث ، تقدر أن تُمِلَّ عليَّ ألف حديث من حفظك؟ قال : لا ؛ ولكن إذا ألقي عليَّ عرفتُ» .

(٥) «المصدر السابق» . (٦) «تاريخ بغداد» (٥/١٦ - ١٧) .

سمعتُ أبا العباس أحمدَ بنَ محمد بن سعيدٍ يقول: أحْفظُ لأهلِ البيتِ ثلاثمائة ألفِ حديثٍ.

قال[١]: وسمعتُ أبا بكر يقول: كتبتُ بأصابعي عن مُطيَّنٍ مائةَ ألفِ حديثٍ.

وسمعتُ أبا بكرٍ المزكي[٢] يقول: سمعتُ ابنَ خزيمة يقول: سمعتُ عليَّ بن خَشْرم يقول: كان إسحاق بن راهويه يُملي سبعين ألف حديثٍ حفظًا.

وأسند ابنُ عدي[٣] عن ابن شُبْرُمة عن الشعبيِّ قال: ما كتبتُ سوداءَ في بيضاء إلىٰ يومي هذا، ولا حدَّثني رجلٌ بحديثٍ قطُّ إلا حَفظتُه، فحدثتُ بهذا الحديثِ إسحاقَ بن راهويه فقال: تعجبُ مِن هذا؟ قلتُ: نَعم، قال: ما كنتُ لأسمع شيئًا إلا حفظتُه، وكأني أنظرُ إلىٰ سبعين ألف حديثٍ، أو قال: أكثر مِن سبعين ألف حديثٍ في كُتبي.

وأسند[٣] عن أبي داود الخفاف قال: سمعتُ إسحاق بن راهويه يقول: كأني أنظر إلىٰ مائة ألف حديثٍ في كتبي، وثلاثين ألفًا أسْرُدُها.

وأسندَ الخطيبُ عن محمدِ بن يحيىٰ بن خالدٍ قال: سمعتُ إسحاق ابنَ راهويه يقول: أعرفُ مكانَ مائة ألفِ حديثٍ كأني أنظرُ إليها، وأحفظُ

---

(١) «السير» (١٤/٤١).
(٢) «الجامع» للخطيب (٢/٢٥٣ - ٢٥٤).
(٣) «الكامل» (١/١٣٦).

سبعين ألف حديثٍ عن ظَهْرِ قلبي [صحيحة][(١)] ، وأحفظُ أربعة آلاف حديثٍ مُزوَّرة[(٢)] .

قال عبد اللّه بن أحمد بن حنبل[(٣)] : قال أبي لداود بن عَمرو الضبي - وأنا أسمعُ - : كان يُحدِّثكم إسماعيلُ بن عياشٍ هذه الأحاديثَ بحفظه؟ قال : نعم ، ما رأيتُ معه كتابًا قط . قال له : لقد كان حافظًا ، كم كان يحفظُ؟ قال : شيئًا كثيرًا . قال : أكان يحفظ عشرةَ آلافٍ؟ قال : عشرة آلافٍ ، وعشرة آلافٍ ، وعشرة آلافٍ . فقال أبي : هذا كان مِثل وكيعٍ .

وقال يزيد بن هارون[(٤)] : أحفظُ خمسةً وعشرين ألفَ حديثٍ بإسناده - ولا فخر - وأحفظُ للشاميين عشرين ألفَ حديثٍ .

وقال يعقوب الدورقي[(٥)] : كان عند هشيمٍ عشرون ألفَ حديثٍ .

وقال الآجُريُّ[(٦)] : كان عبيد اللّه بن معاذ العنبريُّ يحفظُ عشرةَ آلافِ حديثٍ .

* * *

الفائدة الثالثةُ : قال شيخُ الإسلام[(٧)] : مِن أوَّل مَن صنَّف في

(١) زيادة من « الجامع » للخطيب (٢/ ٢٥٤) .

(٢) في « م » : « مزرورة » .

(٣) « تاريخ بغداد » (٦/ ٢٢٤) .

(٤) « تاريخ بغداد » (١٤/ ٣٣٩ ، ٣٤٠) .

(٥) « تهذيب الكمال » (٣٠/ ٢٧٧) ، و« السير » (٨/ ٢٨٩) .

(٦) إنما هو قول أبي داود ، يرويه عنه الآجري ؛ كما في « تاريخ بغداد » (١١/ ٣٨٥) ، و« تهذيب الكمال » (١٩/ ١٥٩) .

(٧) « نزهة النظر » (ص : ٤٦ - ٥١) .

الاصطلاحِ القاضي أبو محمد الرَّامَهرْمُزيُّ ، فعمل كتابَهُ « المُحدِّثُ الفاصلُ » ، لكنه لم [يَستوعبْ ، والحاكمُ أبو عبد الله النيسابوري ، لكنه لم][(١)] يُهذِّبْ ولم يُرتبْ ، وتلاه أبو نعيمٍ الأصبهاني ، فعمل علىٰ كتابه مُستخرَجًا ، وأبقىٰ فيه أشياء للمتعقِّب ، ثم جاء بعدهم الخطيبُ البغداديُّ فعمل في قوانين الرواية كتابًا سمَّاه « الكفاية » ، وفي آدابها كتابًا سمَّاه « الجامع لآداب الشيخ والسامع » ، وقلَّ فنٌّ مِن فُنونِ الحديثِ . إلا وقد صَنَّفَ فيه كتابًا مفردًا ، فكان كما قال الحافظ أبو بكر ابن نُقطة : « كل مَن أنصفَ علِمَ أن المحدثين بعده عيالٌ علىٰ كُتبه »[(٢)] .

ثم جَمع ممَّن تأخَّر عنه القاضي عياضٌ كتابَه « الإلماع » ، وأبو حفص الميانجي[(٣)] جزءَ « ما لا يسع المُحدِّث جَهلُه » وغير ذلك .

إلىٰ أن جاء الحافظُ الإمامُ تقي الدين أبو عَمرٍو عثمانُ بن الصلاح الشَّهْرَزُورِيُّ نزيلُ دمشق ، فجمع لما ولِي تدريسَ الحديث بالمدرسةِ الأشرفيَّة كتابَه المشهورَ ، فهذَّب فنونَه وأَملاه شيئًا فشيئًا ، واعتنىٰ بتصانيف الخطيب المُفرَّقة فجَمَع شتاتَ مقاصدِها ، وضَمَّ إليها مِن غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيره ؛ فلهذا عكَفَ الناسُ عليه ، فلا يُحْصَىٰ كم ناظم له ومختصِرٍ ومستدرِكٍ عليه ومُقتَصِرٍ ، ومُعارِضٍ له ومُنتصِرٍ .

---

(١) زيادة من « م » .

(٢) « التقييد » لابن نقطة (ص : ١٥٤) .

(٣) هو : عمر بن عبد المجيد عمر بن حسين القرشي العبدري ، توفىٰ سنة ٥٨٣هـ .

قال[١] : إلّا أنه لم يحصل ترتيبه علىٰ الوضعِ المناسبِ ، بأن يذكُرَ ما يتعلق بالمتنِ وحدَه ، وما يتعلّق بالسندِ وحدَه ، وما يشتركان معًا ، وما يختصُّ بكيفيةِ التحملِ والأداءِ وحدَه ، وما يختص بصفاتِ الرُّواة وحدَه ؛ لأنه جمعَ متفرقاتِ هذا الفنِّ من كُتبٍ مطولةٍ في هذا الحجم اللطيفِ ، ورأىٰ أن تحصيلَه وإلقاءَه إلىٰ طَالِبِيه أهمُّ من تأخيرِ ذلك ، إلىٰ أن تحصلَ العنايةُ التامة بحسنِ ترتيبه .

وقد تبعه علىٰ هذا الترتيب جماعةٌ ؛ منهم المُصَنِّفُ ، وابنُ كثيرٍ ، والعراقيُّ ، والبلقينيُّ . وغيّره جماعة ، كابن جماعة ، والتبريزي ، والطيبي ، والزركشي .

* * *

الرابعة : اعلم أنَّ أنواع علوم الحديثِ كثيرةٌ لا تُعَدُّ ، قال الحازمي في كتاب «العُجَالة»[٢] : عِلْم الحديثِ يشتملُ علىٰ أنواعٍ كثيرةٍ تبلغ مائةً ، كل نوعٍ منها عِلمٌ مستقلٌ ، لو أنفقَ الطالبُ فيه عمره لما أدرك نهايتَه .

وقد ذكَر ابنُ الصلاح منها ـ وتبعه المصنفُ ـ خمسةً وستين ، وقال[٣] : وليس ذلك بآخِرِ الممكن في ذلك ، فإنه قابلٌ للتنويع إلىٰ ما لا يُحصَىٰ ؛ إذ لا تُحصَىٰ أحوالُ رُواةِ الحديثِ ؛ وصفاتهم ، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها ، وما مِن حالةٍ منها ولا صفة إلا وهي بِصَدَد أنْ تفرد بالذِّكْرِ وأهلها ، فإذا هي نوع علىٰ حياله . انتهىٰ .

---

(١) «النكت» (١/ ٤٩٠) . (٢) «العجالة» (ص : ٣) .
(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص : ١٧) .

قال شيخُ الإسلام[١] : وقد أخلَّ بأنواعٍ مستعملةٍ عند أهل الحديث ، منها : القويُّ ، والجيِّدُ ، والمعروفُ ، والمحفوظُ ، والمجودُ ، والثابتُ ، والصالحُ .

ومنها في صفاتِ الرُّواة أشياء كثيرة ؛ كَمَنِ اتفق اسمُ شيخِه والراوي عنه ، وكَمَنِ اتفق اسمُه واسمُ شيخِه وشيخِ شيخِه ، [وكَمَنِ اتفق][٢] اسمُه واسمُ أبيه وجدِّه ، أو اتفق اسمُه وكنيتُه ، وغير ذلك .

واستدرك البلقينيُّ في «محاسن الاصطلاح»[٣] خمسةَ أنواعٍ أخر غير ما ذكر ، وسيأتي إلحاقُ كل ذلك إنْ شاء اللّه تعالىٰ[٤] .

وقد ذكَر ابنُ الصلاحِ أيضًا أحكامَ أنواع في ضمن نوعٍ مع إمكان إفرادها بالذِّكر ، كذِكْره في نوعِ المعضلِ أحكامَ المعلَّقِ والمعنعن ، وهما نوعان مُستقلان أفردهما ابنُ جماعة ، وذكَرَ الغريبَ والعزيزَ والمشهورَ والمتواترَ في نوعٍ واحدٍ وهي أربعةٌ ، ووقع له عَكْسُ ذلك ، وهو تعدُّد أنواعٍ وهي متحدةٌ ، والمصنِّف تابعٌ له في كل ذلك ، وسيأتي بيانُه إن شاء اللّه تعالىٰ .

❊ ❊ ❊

(١) «النكت» (١/ ٢٣٣ - ٢٣٤ ، ٤٩٠) .
(٢) في «ص» : «أو» .
(٣) (ص : ٦١٥ - ٦٧٥) .
(٤) واستدرك الزركشي في «النكت» (١/ ٥٨ - ٨٥) ثلاثة عشر نوعًا .

وهذا حين الشروع في المقصودِ بعون المَلِكِ المعبودِ ، فأقول :

أخبرني شيخنا شيخُ الإسلام والمسلمينَ قاضي القضاةِ علَم الدين صالح ابن شيخ الإسلام سراجِ الدين عُمرَ بنِ رسلان البلقيني ، وغيرُ واحدٍ إجازةً منهم ، كلُّهم عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخي ، أنَّ أبا الحسن ابن العطار الدمشقي أخبره قال : أخبرني شيخُ الإسلام الحافظ أبو زكريا النواويُّ ، قال :

* * *